



نخيل نيوز | متابعة

أعلن مجلس القضاء الأعلى، اليوم الثلاثاء الثلاثين من نيسان، اعتماد الدفع الإلكتروني في استيفاء الرسوم لمحكمة التمييز والادعاء العام والإشراف القضائي بدءاً من شهر أيار المقبل للعام الحالي 2024.

وذكر المركز الإعلامي للمجلس، أنه "سيتم البدء الفعلي لاستيفاء الرسوم كمرحلة أولى قبل العمل به في جميع رئاسات المناطق الاستئنافية"، لافتاً إلى أن "على المحامين والمواطنين استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني لدفع المستحقات المالية المتعلقة بالإجراءات القانونية المعروضة أمام القضاء".

وأضاف المجلس أنه "تم الاتفاق مع شركة العرب للدفع الإلكتروني لاعتماد نظام محاسبي وإداري يتم من خلاله استيفاء الرسوم والغرامات وقبض الكفالات والأمانات القضائية إلكترونياً عن طريق أجهزة الدفع الإلكتروني (P.O.D)".